لبنان علماني

«ان الساعة التي يمكن فيها الغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان. وسنسعى لكي تكون هذه الساعة قريبة باذن الله» / من بيان الوزاري لاول حكومة استقلالية في لبنان

نشرة غير دورية تصدر عن اللقاء العلماني

العدد صفر، خريف ٢٠١٠

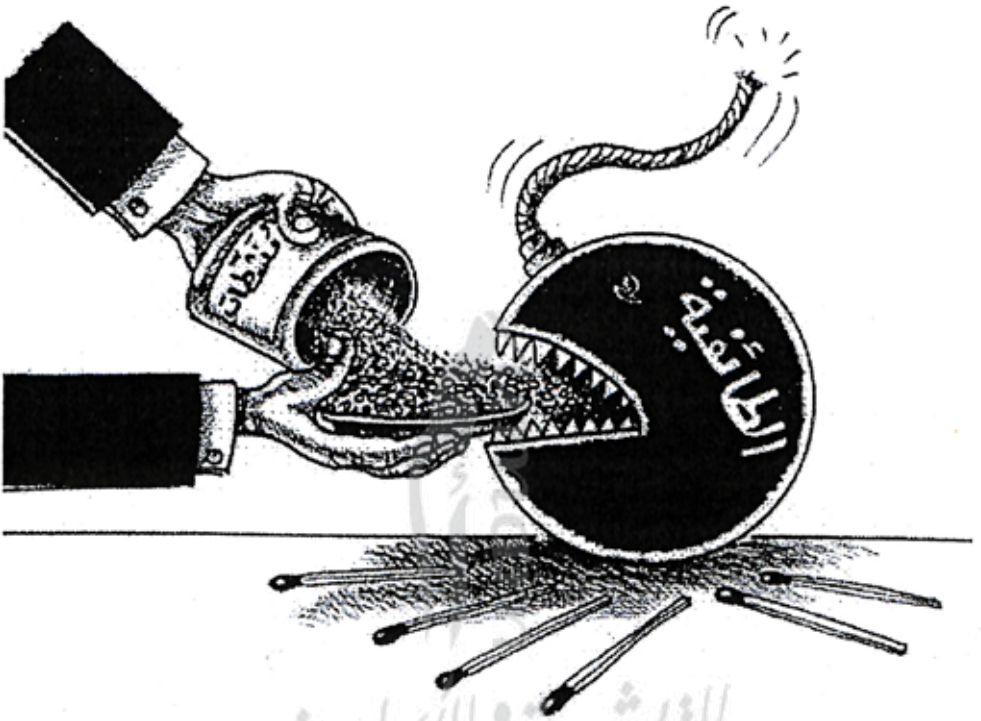

لمراسلتنا الرجاء الاتصال بـ:
secular.assembly@gmail.com

Documentation & Research

اللقاء العلماني: البداية

باسل عبدالله | تيار المجتمع المدني

بعد تنظيم «مسيرة العلمانيين نحو المواطنة» التي احتشد لها الآلاف في نيسان ٢٠١٠، والتي شقت طريقها من عين المريسة نحو مجلس النواب رافعة لواء العلمانية كمدخل أساسي لبناء الدولة المدنية في لبنان، وجد عدد من الشباب المستقل ومن جمعيات المجتمع المدني والمنظمات الشبابية التي شاركت في التحضير لهذا الحدث، من واجبها متابعة هذه الخطوة المتقدمة، وذلك من خلال تأسيس لقاء دائم يجمع هؤلاء وكل من يرغب في المشاركة والتعاون على توطيد أسس الدولة المدنية العلمانية في لبنان.

من هنا ظهر اللقاء العلماني إلى الوجود باجتماع أوّل انعقد في محل إقامة المطران غرغوار حداد في شهر أيار من العام ٢٠١٠، ومن ثمّ بلقاءات دورية تنعقد في مركز تيار المجتمع المدني في بدارو. وقد صدر عن اللقاء العلماني بيانٌ تأسيسي تضمن النقاط المشتركة التي يسعى المشاركون في هذا التجمع إلى الوصول إليها، فجاء في البيان:

«ان إحقاق نظام ديمقراطي علماني بديل للنظام الطائفي وتحقيق المواطنة الحقيقية والمساواة بين اللبنانيين على اختلاف انتماءاتهم، يتحقق من خلال النضال على:

- إقرار قانون للإنتخابات خارج القيد الطائفي يعتمد النسبية على أساس الدائرة الكبرى.
- صياغة كتاب تربية موحّد وكتاب تاريخ موحد يتضمن ثقافة الأديان والحضارات.
- إقرار قانون مدني للأحوال الشخصية.
- تظهير ونشر العلمانية الشاملة إعلامياً.
- إلغاء التمثيل الطائفي في الوظائف السياسية والوظائف العامة واعتماد الكفاءة والمساواة في إختيار المرشحين لهذه الوظائف».

لا يزال اللقاء يستقبل انضمام جمعيات ومنظمات شبابية جديدة وأفراد جدد إليه.

ويأمل اللقاء العلماني في أن يتمكن في مطلع السنة المقبلة من تنظيم منتدى علماني، يستمر على أيام، ويجمع الشباب اللبناني الطامح لتغير النظام الطائفي الحالي، ويمهد لمسيرة العلمانيين الثانية التي حدد موعدها في نيسان ٢٠١١.

في ظل المناكفات السياسية والإصطفافات الطائفية التي لا يزال وطننا يتخبط بها، يبقى اللقاء العلماني منبر أمل، ونقطة تلاقٍ لكل من ينشد عملاً سياسياً صحياً في هذا الوطن، ولكل من يرفض الإنغلاق الطائفي واتباع سياسة المصالح والأشخاص التي أرهقت كاهل المواطن اللبناني على مدى سنوات، ولكل من ينشد تطبيق سياسة القضايا كمدخل أساسي لمحاربة الفساد وتغيير النظام الطائفي السائد.

Documentation & Research

لماذا هذه النشرة؟

هيئة التحرير

نصبو ان تكون هذه النشرة على تواضعها، منبراً للباحثين عن وطن مستقر متمدن حديث، يسير بخطى حثيثة نحو العلمنة الشاملة.

نريدها ان تكون منبراً للطلاب، يعبرون على صفحاتها عن آرائهم ويعرضون همومهم وقضاياهم، وللحركة النسائية المناضلة والساعية الى المساواة والى الغاء التمييز ضد المرأة، والى غيرها من القضايا المختصة بالتحرر الاجتماعي والغاء التمييز.

نريدها ان تكون صوتاً للشباب، والمدافعة عن حقهم في العلم والعمل، وفي اشغال الوظائف العامة، حسب الكفائة وليس حسب الواسطة او الانتماء الطائفي، وعن حقهم في تخفيض سن الاقتراع الى ١٨ عاماً.

نريدها صوتاً للعمال والعاملات والمزارعين والمزارعات وصغار الكسبة والمنتجين، مدافعة عن حقهم في مقاومة الفقر والاستغلال.

نريدها ان تكون ايضاً منبراً للمثقفين الديمقراطيين العلمانيين، على اختلاف مشاربهم الفكرية والسياسية... وصوتاً لكل الخارجين من طائفيتهم الى رحاب المواطنة الحقّة.

«لبنان علماني» تأمل ان تكون صوتاً للرافضين للعنف الاهلي، وللرافضين للفتنة والتجييش الطائفي والمذهبي الذي تلجأ اليه القوى الطائفية المتصارعة للحفاظ على مصالحها وحصصها وزعاماتها، على حساب مصلحة الوطن والمواطن.

من هنا ندعو كل من يعتبر العلمانية ركناً اساسياً للتغيير، من افراد وجمعيات ومنظمات للمشاركة في هذا الجهد الذي يبذله اللقاء العلماني في سبيل بناء وطن ومواطنين احرار لا رعايا طوائف.

العلمانية ليست تحرير المجتمع من الدين والله

غرغوار حداد

البعض يخافون من العلمانية لأنهم يظنونها محاولة تحرير للعالم، والمجتمع، والإنسان من الدين ومن الله. وفي هذا «الظن إثم» مثلث ضد الله وضد الدين، وضد العلمانية.

فالله الحقيقي ليس ذلك المُستبد المُستعبد للإنسان حتى يسعى الإنسان للتحرر منه. بل الله الحقيقي هو خالق الإنسان، وخالق حرية الإنسان، وهو الضامن لهذه الحرية في فعل خلقه لها بالذات، وإلا فلا يكون أي معنى أو أي مضمون لخلق الحرية! وهو الداعي الإنسان بكل الوسائل، لكي يأخذ حريته على مسؤوليته ويطورها وينمّيها لتصبح اكثر فأكثر فعل إرادة ذاتيّة حرة لا عطية من الله فقط!

والدين الحقيقي للإله الحقيقي ليس ديناً آسراً- مؤلِناً، «مشيّئاً» للإنسان، أو مخدراً أو «مؤفيناً» له لكي يسعى الإنسان للتحرر منه. بل الدين الحقيقي هو الذي يعلن «أن لا إكراه في الدين» (البقرة ٢٥٦) والذي يمارس ما يعلنه فعلاً ودائماً، والذي يترك للإنسان كامل الحرية في أن يشك، وأن يلحد، وأن يؤمن، وإلا، فلا معنى لإيمانه الحر. فإله الدين الحقيقي يريد «عباداً للرحمن» يعبدونه ويسجدون له لا عبيداً مستعبَدين له أو مستعبِدين لنظمه وشرائعه. وإذا كان «لا إكراه في الدين ... قد تبيّن الرشد من الغي» (البقرة ٢٥٦) فما على الحرية الإنسانية إلا أن تعتنق الرشد وترفض الغي. وإذا كان الإله المعبود ليس غير الإله الحقيقي، إذ «لا إله إلا الله»... الحقيقي، وما سوى ذلك «آلهة كذبة لا وجود لها» كما يقول بولس (اكورنتس ١٠:١٩).

وإذا كان أحد الأديان ليس الدين الصحيح، فليس على العلمانية أن تحرّر من هذا الإله أو هذا الدين، بل على المؤمنين بالله الحقيقي والدين الصحيح أن يحاولوا التحرر من كل صنمية ووثنيّة، ومن كل ما هو «رب من دون الله»، أو «مع الله». أولاً في أنفسهم ثانياً فيما حولهم، لا بالعنف، ولكن بالشهادة الحياتيّة إن لا إله إلا الله. والعلمانية يمكنها أن تساعد على تحرير الإيمان من الصنميّة.

Documentation & Research

ما هي العلمانية؟ (من ادبيات التجمع الديمقراطي العلماني)

اعداد: رشيد الزعتري | التجمع الديمقراطي العلماني

في اطار نقاشه لسؤال العلمنة في لبنان والعناصر الرئيسية المكونة لنموذج علمنة لبنانية يمكن تحقيقها، انتهى الاجتماع العام الاول للتجمع والمنعقد في ١ حزيران ٢٠٠٨ الى صياغة مفهوم اولي حول العلمنة في لبنان يحدد الرئيسي فيها والذي يميزها عن سائر نماذج العلمنة المتحققة في البلدان المتقدمة. لقد جاء في هذا النص:

مفهوم اولي حول العلمنة في لبنان: ان الاساس في العلمنة في لبنان هي ان تكون نظام حياة آخر يفصل ما بين العام، وضمنه السياسة والدولة، وبين الطائفيات اللبنانية، ويفصل بين المواطنين والطائفية في كافة الشؤون الزمنية والحياتية المشتركة بين جميع المواطنين بحيث تنحصر علاقة المواطن بطائفته في الاطار الروحي والديني الصرف.

واذ نتطلع الى علمانية لبنانية تحترم هوية كل فرد وجماعة في التعبير عن المعتقد الذي تؤمن به والدعوة له، وممارسة الشعائر المتعلقة به، وذلك ضمن اطار الحفاظ على النظام العام، نرى بان التطور الديمقراطي العلماني هو الحل الصعب والوحيد الممكن لأزمة لبنان: الكيان، المجتمعات الاهلية الطوائفية، النظام الطائفي اللبناني، الهوية، وهي الازمة المستمرة منذ ان تأسس النظام الطائفي في العام ١٨٤٣ (القائمقامتين الدرزية والمسيحية). وهو حل يقوم على بناء الفرد مواطنا حرا او اللبنانيين شعبا موحدا ومندمجا في اطار مواطنة تساوي بين جميع اللبنانيين.

واصل التجمع نقاشه الداخلي بعد الاجتماع العام الاول ونشر في «لنبدأ» العدد ٣ ايار ٢٠٠٩ خلاصة ما توصل اليه حول نظرته للعلمنة بشكل عام كمسار تطور اجتماعي ونظرته للعلمنة في لبنان كمسيرة تطور اجتماعي تنشد دخوله. لقد جاء في هذه الصياغة:

اولا: العلمنة بايجاز: مسار تطور اجتماعي دخلته اوروبا واميركا الشمالية بداية، وكوّن بفصله بين الروحي والزمني، نظما عامة للحياة المشتركة لا تميز بين الناس حسب اديانهم ومعتقداتهم الفكرية والفلسفية، وترتكز على مركزية الانسان في الحياة كقيمة وفرد حرٍ يتساوى مع كل آخر يختلف عنه (معه) في الدين والمعتقد الفكري والفلسفي ويحترم معتقده، ومع كل آخر يؤمن بالمعتقدات ذاتها، من ناحية، وتقوم على حياد الدولة تجاه الاديان والعقائد الفكرية والفلسفية وحيادها تجاه جميع الجماعات التي تعتقد بها، واحترام هذه الجماعات وحمايتها وتمكينها من ممارسة شعائر معتقدها وذلك ضمن اطار الحفاظ على النظام العام للحياة المشتركة بين جميع المواطنين والجماعات في المجتمع.

ثانياً: العلمنة في لبنان: مسيرة تطور اجتماعي لما يدخلها لما يدخله المجتمع اللبناني بعد. وتنشد ازالة نظام الحياة الطائفي الذي تأسس منذ تقسيم الامارة الشهابية الى قائمقاميتين: قائمقامية درزية وقائمقامية مسيحية، وحجز تطور البلد وحال دون دخوله في مسار يقضي الى تكوين اللبناني مواطنا حرا او بحيث يساوي كل مواطن (في الوعي والنظرة الاجتماعية) بين ذاته والاخر من غير طائفته من ناحية، والى بلوغ مستوى من الاندماج الاجتماعي بين الافراد والجماعات اللبنانية يتحقق معه تكوين اللبنانيين شعبا موحدا، من ناحية ثانية.

ثالثا: تهدف العلمنة الى بناء نظام حياة حديثة مشتركة وجديدة لجميع اللبنانيين ترتكز على مواطنة تنبذ التعصب والحقن الطائفي وتعتبر ان انتماء اللبناني اساسا الى لبنان الوطن والشعب الواحد اولا، وتساوي بين جميع المواطنين على اختلاف اديانهم وافكارهم ومعتقداتهم الفلسفي ثانيا، وتحقق اندماجهم افرادا وجماعات في شعب موحد يحترم كل فرد منه الاخر ومعتقداته سواء كان هذا الاخر فردا او جماعة.

اخيرا نأمل ان نشترك في نقاش يصل بنا الى رؤى مشتركة

الطائفية في النصوص ام النفوس؟

باسم شيت | المنتدى الاشتراكي

عادة ما يكون توصيف الطائفية بكونها آفة اخلاقية وكونها تكوين ثقافي ونفسي، مصدرها الاول هو عصبية ما بين الفرد وبين طائفة، تمعه من تقبّل الآخر وتلجم العلاقات الاجتماعية ما بين ابناء البلد الواحد. فالطائفية في هذا التعريف تصبح مشكلة سلوكية ما بين افراد المجتمع ولربما من اشهر العبارات التي تلخّص هذا التعريف هي: «علينا بالغاء الطائفية من النفوس قبل النصوص».

المشكلة هنا ليست في كون الطائفية تنمظهر على مستوى السلوكي للفرد، بل المشكلة هي في حصر الحل (اي التخلّص من الطائفية) على المستوى النفسي والسلوكي، وتفترض ايضا ان النصوص هي نتاج مباشر او انعكاس لما تحمله النفوس في مجتمعنا اللبناني.

المشكلة هنا هي بان هذا التعريف لا يعترف بالتناقضات التي تتواجد في اي مجتمع انساني وان النصوص كما هي محفّز لتنظيم المجتمع وامور، هي ايضا تكون محفزا لنمط سلوكي عام في المجتمع، فالافكار السائدة في مجتمعنا ليست نتاجا لرغبة عارمة اجتماعية في التنافر والاصطدام الطائفي، بل هي نتاج لكيف تنظم هذه النصوص حياتنا اليومية.

فمعظم الناس لا تقرر ما ستقرأ في كتاب التاريخ وما تسمعه وتراه من اقوال وتحاليل السياسيين، ولا يقررون اين يعملون، بل انهم يتعايشون مع نظام قائم، يتعايشون مع نصوص نصّت وفرضت واقعا معينا، يتأقلمون مع خطاب سياسي طائفي، فتصبح الممارسة الطائفية جزء من محاولة اغلب الناس البقاء والاستمرار بالحياة.

فكون ان المدخل الاول للعمل والدراسة وحتى في تحصيل الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، يكون هو المدخل الطائفي اما من خلال المؤسسات الدينية الطائفية او من خلال السياسيين والمخاتير الطائفيين، هذا الواقع يطرح معادلة بسيطة على كل فرد منّا وهي: اما ان تكون جزء من النظام الطائفي او ان تنبذ منه وان يهمّش وجودك.

ولكن هذا التعايش مع النظام الطائفي ليس بتعايش سلمي او مبني على قناعة مترسخة في البنيان الفكري والسياسي لافراد المجتمع، بل ان هذا التعايش يتخبط يوميا بالخوف من هذا النظام بالذات بالخوف من الحروب الاهلية والاقتتال الطائفي، يرتبط بالخوف من الخروج عنه او عليه.

فالطائفية ليست إلا سجون اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية تسعى الى ضبط الناس تحت رحمة زمرة من الزعماء، والقيادات الطائفية وتحت رحمة الطبقة الحاكمة والتي بحجّة السلم الاهلي تفرّط وتلغي حقوقهم، فالمرأة لا يحق لها اعطاء جنسيتها، ولا يحق للشباب والشابات الاقتران ببعضهم ضمن زواج مدني، ولا يحق للمجتمع انتخاب غير من يمتثل للنظام لطائفي، وفي كثير من الاحيان لا يحق لهم حتى الاختلاط في ظل الترهيب الطائفي وتحت التهديد بالقتل والحروب والمناوشات الطائفية.

فمن هنا علينا النظر الى الطائفية ليس كونها نتاج شعبي بل كون انها نتاج مجموعة من السياسات التي يفرضها النظام على المجتمع للمحافظة على مصالحه، فنرى ان المستفيد الاول والاكبر من الطائفية هم زعماء، وقادة هذا النظام، وان لغة تنافسهم فيما بينهم على موارد هذا البلد والمواقع السياسية والسلطوية هي لغة طائفية بحت، وعندما ينتهون من المحاصصة نراهم يدعون الى الوحدة الوطنية (اي الالتزام بالصمت وقبول الواقع كما هو).

لذا فإن التخلّص من الطائفية وبناء مجتمع ودولة علمانية في لبنان لا يمكن ولا يجب ان ينحصر في منطق الصراع ما بين جمهور علماني وجمهور طائفي، بل يجب ان يتجه نحو انشاء اطر مشتركة ومفتوحة لمواجهة هذه السياسات والنصوص والنظم الطائفية ومن يحميها، فانشاء وعي علماني يسعى الى بناء نظام علماني ديمقراطي في لبنان لا يتم سوى في مواجهة النظام الطائفي وبالمطالبة بالغاء هذه النصوص من اجل ان تنتفي الطائفية من النفوس.

Documentation & Research

رأي: بين النظام الطائفي والحالة العلمانية الراهنة

هاني عضاضة

ان اولى اهدافنا كعلمانيين هي مواجهة الثقافة الطائفية من موقع الفكر اللاطائفي. اذ يقع على عاتقنا تشريح مرتكزات تلك الثقافة ومن ثم نقدها بالتزامن مع انتاج بديل سياسي - اقتصادي - اجتماعي. لهذه الاسباب يتطلب من المثقف العلماني ان يكشف عيوب هذا النظام ومساوئه ويظهر للرأي العام ما يختزنه هذا النظام من مخاطر اقلها تلك الازمات السياسية والاقتصادية التي يدفع المواطن اكلافها، ليعود زعماء الطوائف الى انتاج نظامهم من جديد من خلال تسويات مؤقتة بعد الاتفاق على توزيع النفوذ والموارد والمقدرات محاصصة وعلى حساب المواطن.

ان تحالف رموز القوى الطائفية الذي يقوم على المحاصصة معرّض من وقت الى آخر للاهتزازات عند اية ازمة داخلية، او اي رياح اقليمية او دولية وذلك لضعف مناعة هذا النظام وبالتالي لارتباط معظم الطوائف الممسكة بالقرار السياسي ببعض القوى الاقليمية والدولية، فليس هناك مجال للاستقرار او الاطمئنان للوضع الداخلي في ظل هذا النظام القائم، وهنا يأتي الدور الاساسي للقوى الديمقراطية العلمانية التي يجب ان تسعى من اجل بناء لبنان علماني ينتمي فيه المواطن الى الوطن وليس الى الطائفة.

ان التعددية التي يتشدّق بها رموز هذا النظام والذين يرددون عبارة العيش المشترك هي في الواقع كذبة لأن التعددية الوحيدة المسموح بها من ضمن هذا النظام هي التعددية الطائفية، وهي تعبير عن الخلافات التي تنشأ على اسس المصالح المتضاربة والتنافس القائم ما بين اقطاب الطبقة السياسية.

هذا الإنقسام الذي يلغي تدريجياً الطابع الديني للطائفة ويعطيها طابعاً سياسياً بحتاً تصبح الطائفة من خلاله قوةً سياسية تتغذى في مناخ الانقسام الداخلي وجو التحريض والشحن المذهبي لتكون الجماهير في كل مرة وقود الفتن الداخلية وجسراً يعبر فوقه زعماء الطوائف من اجل انتاج نظامهم الطائفي نفسه وان اختلفت معادلات التسوية فيه. ونصيبهم من المحاصصات. وبالتالي، فإن شعارات الديمقراطية «التوافقية»، وحكومة «الوحدة» الوطنية، والعيش «المشترك» و«الوفاق» الوطني» إلخ. شعارات تستخدم من أجل إعادة إنتاج الوعي الطائفي في المجتمع من جهة، ومن أجل تغييب صوت المعارضة الحقيقي الديمقراطي العلماني من جهة أخرى...

وبما أن مواجهة الثقافة الطائفية لا تكون إلا من موقع الفكر اللاطائفي، فإن بوادر مشروع إنشاء «طائفة علمانية» من شأنه أن يقوض حركة الفكر العلماني، ويجعل من العلمانيين واللاطائفيين جزءًا لا يتجزأ من النظام الطائفي ومنظومة المحاصصات.

قبل البدء بتنظيف الرواسب الطائفية في المجتمع ومجابهة الثقافة الطائفية، يجب علينا محاربة المنطق الطائفي في الفكر العلماني، ومن هذا المنطلق أيضاً، يجب علينا تغيير الشكل الإنهزامي الذي تتخذه الحركة العلمانية في لبنان، يسارية كانت أم لم تكن، إن كان من ناحية التقوقع على النفس أو من ناحية مساومة التيارات الطائفية في مراحل مختلفة ومتعددة. إن كل نظام يحمل في طيّاته بذور النظام النقيض، والنظام الطائفي منذ بداية تكوينه كان ولا يزال قابلاً للتغيير الجذري. فلا تفقدوا الأمل، لعلّ الأمل هو كل ما نملك - حتى الآن.

Documentation & Research

من أجل لبنان علماني

اخبار

تيار المجتمع المدني ينظّم ورشة عمل، «نحو قانون مدني للأحوال الشخصية»

نظّم تيار المجتمع المدني ورشة عمل تحت عنوان «نحو قانون مدني للأحوال الشخصية» بمشاركة خمسين شاباً وفتاة، يومي ٣ و ٤ تموز ٢٠١٠، في فندق «لو كريون- برمانا».

افتتحت الورشة بكلمة منسق تيار المجتمع المدني المحامي باسل عبدالله، الذي أعلن عن خطة التيار في سبيل إقرار قانون مدني للأحوال الشخصية بحيث تشكلت لهذا الغرض، ثلاث لجان توزعت على الشكل التالي: لجنة قانونية قامت بتحضير مشروع قانون مدني للأحوال الشخصية والأسباب الموجبة له، لجنة نشاطات بادرت إلى تنظيم إحصاء حول الزواج المدني ورأي الشباب الجامعي فيه وقد شمل جامعات مختلفة في جميع المناطق اللبنانية، ولجنة إعلامية.

وقد تركز النشاط خلال اليوم الأول على معوقات إقرار مشروع قانون: زواج مدني أو أحوال شخصية مدني؛ ثم تم عرض لنتائج الإحصاء الذي تناول مدى معرفة الشباب الجامعي بمفهوم الزواج المدني، وموقفه من هذا الزواج. وقد شملت الدراسة عينة إحصائية لحوالي ألف طالب من مختلف الجامعات في لبنان.

ثم عُرض فيلم من إخراج غنى ضو بعنوان «ملّة غير ملّتي» تناول الوجهات النظر العائلية المختلفة عن الزواج المختلط تلاه نقاش بين الحضور عن أبرز ما جاء فيه وعن مفهوم الزواج.

وخلال اليومين، تقسّم المشاركون على مجموعات عمل ناقشت اقتراح القانون الذي وضعته اللجنة القانونية والأسباب الموجبة له، إلى بنوده المختلفة.

Documentation & Research

بيان اللقاء العلماني

٢٣ حزيران ٢٠١٠

النظام الطائفي هو نظام أزمات وحروب أهلية يُعطل المواطنية الحقيقية وحقوق الإنسان.
علاج هذا النظام يكمن في العَلمانية الشاملة بما هي نظرة شاملة للمجتمع والإنسان والفكر هدفها تأكيد إستقلالية العالم المدني بكل مقوماته وأبعاده. وهي ذات مضمون حيادي تجاه الأديان والمعتقدات كافة. وضمانة لبناء وطن العدالة الإجتماعية.

من هذا المنطلق، تنادى بعض المقتنعين بالعلمانية الشاملة، إلى تأسيس اللقاء العلماني الذي يتألف من أفراد وجمعيات مدنية وسياسية علمانية ولا طائفية، هدفها العمل المشترك والنضال من أجل إرساء أسس الدولة المدنية العَلمانية في لبنان، والعمل على إلغاء النظام الطائفي في جميع أطره السائدة، وتحييد نظام الدولة عن أي تدخل ديني أو طائفي.

إتفق مؤسسو هذا اللقاء على عقد إجتماعات دورية له، وعلى إبقائه مفتوحاً أمام جميع اللبنانيين. وذلك بعد أن توافقوا على أنّ إحقاق نظام ديمقراطي علماني بديل للنظام الطائفي وتحقيق المواطنة الحقيقية والمساواة بين اللبنانيين على اختلاف انتماءاتهم، يتحقق من خلال النضال على:

- إقرار قانون للإنتخابات خارج القيد الطائفي يعتمد النسبية على أساس الدائرة الكبرى .
- صياغة كتاب تربية موحّد وكتاب تاريخ موحد يتضمن ثقافة الأديان والحضارات.
- إقرار قانون مدني للأحوال الشخصية.
- تظهير ونشر العلمانية الشاملة إعلامياً.
- إلغاء التمثيل الطائفي في الوظائف السياسية والوظائف العامة واعتماد الكفاءة والمساواة في إختيار المرشحين لهذه الوظائف.

اعضاء اللقاء العلماني حتى اليوم:

تيار المجتمع المدني - مدنيون - المنتدى الاشتراكي - التجمع الديمقراطي العلماني - اتحاد الشباب الديمقراطي - حركة شعب - النادي العلماني في الجامعة الاميركية في بيروت

للانضمام الى اللقاء العلماني الرجاء الاتصال بنا على:
secular.assembly@gmail.com

لابداء ملاحظاتكم حول الاخراج والمضمون الرجاء مراسلتنا على:
secular.assembly@gmail.com

Documentation & Research